فلسفة العدالة الكونية عند جون راولز

أ/ عبد الغني بوالسكك
قسم العلوم الإنسانية ـ جامعة الحاج لخضر ـ باتنــة

الملخص:
تعد العدالة فضيلة أخلاقية وقيمة اجتماعية تطمح إليها الشعوب والأمم، وبعض الأنظمة السياسية والاجتماعية، لهذا كانت محط اهتمام وبحث المفكرين والفلاسفة والعلماء، سواء علماء القانون أو الاجتماع أو السياسة، إن من حيث المفهوم أو المبادئ التي يجب أن تقوم عليها، ودورها في بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فهي أساس بنية المجتمع. ولقد حلم الإنسان بمجتمع تسود فيه العدالة والتي تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، ويزول فيه الظلم والتفاوت، فكان أن فكر الإنسان في بناء مجتمع ودولة أساسها العدل، فوضع نظريات وأفكار في كيفية بناء العدالة، وهو ما نجده لدى اليونان مع أفلاطون خاصة، وفي الفكر الإسلامي مع الفارابي، والمسيحي مع القديس أوغسطين، وصولا إلى فلاسفة التنوير أمثال روسو وهوبز. أما في الفلسفة المعاصرة فقد كان لنظريات الفيلسوف الأمريكي جون راولز صدى كبير على المجتمعات وعلى السياسات بما حملته من أفكار وتنظير جديد، وهوما دفعني لدراسة فلسفة العدالة الكونية عنده_أي جون راولز_

Abstract:
Moral virtue is justice and aspiring social value to peoples and Nations, and certain political and social systems, that have been the focus of attention and consideration intellectuals, philosophers and scientists whether law scholars or social scientists or policy , the concept or the principles that must underlie, and their role in building social and political institutions, is the basis of the structure of society, and human dreams of society where justice prevails and which are based on equality of rights and duties, and where injustice and inequality disappear , human thought in a society and a State based on justice, development Theories and ideas on how to build justice is what we find in Greece with Plato, in Islamic thought with Al-Farabi, and Christian with St. Augustine, down to the philosophers of the enlightenment like Rousseau and Hobbes. In contemporary

philosophy, the theories of the philosopher John Rawls echo on societies and on the policy as his campaign ideas and arthroscopy, which prompted me to study the philosophy of cosmic justice for him _ who is John Rawls_

المقدمـة:

يعد جون راولز أحد أكبر الفلاسفة المعاصرين الذين تناولوا موضوعا شغل الفكر الإنساني سواء الاجتماعي أوالسياسي ألا وهوموضوع العدالة، ونظرا إلى أن راولز له نظرية قائمة بذاتها في العدالة فقد لقب بفيلسوف العدالة دون منازع، حيث تعد نظريته في العدالة انقلابا في الفلسفة السياسة والمجتمع والأخلاق، بل تعد من أهم إبداعات الفلسفة المعاصرة. وكغيره من الفلاسفة فقد وضع جون راولز نظريته في العدالة وأسسها وفق مبادئ وأفكار ونظريات متأثرا في ذلك بأشهر وأكبر الفلاسفة الذين تناولوا هذا الموضوع، سواء في الفلسفة القديمة اليونانية أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو، أو في الفلسفة الوسطى أمثال أوغسطين أو الحديثة أمثال كانط ولوك وروسو وهوبز. لكن الجديد الذي جاء به راولز هوالتنظير العقلي والفلسفي لأسس مبادئ العادلة وتطبيقاتها الواقعية، فهو في الحقيقة ليس فيلسوفا يتوبيا، بل هو فيلسوف واقعي أراد لنظريته أن تناقش وتعالج موضوعا واقعيا ألا وهو مشكلة العدالة، فمن هوجون راولز؟ وما مفهومه للعدالة؟ وكيف يجب أن تبنى العدالة داخل المجتمع وبين الشعوب؟ وهل يمكن أن نصل إلى عدالة كونية؟

حياة جون راولز:

ولد جون راولز في 21 شباط 1921 في منطقة بالتيمور في ولاية ميرلند الأمريكية، كان والده وليم لي راولز مشغولا بالمحاماة... وكانت والدته أنا آبل من المدافعين عن حق مشاركة النساء في الانتخابات. تلقى تربية تقوم على فكرة المساواة بين البيض والسود، دخل جون راولز إلى المدرسة الإعدادية وأكملها سنة 1939 وهنا بدأت رغبته في دراسة مفهوم العدالة. قُبل جون راولز في جامعة برنستون ودرس الفلسفة فيها حيث كان شغوفا بها، وحصل على البكالوريوس في سنة 1943، وكانت أمريكا دخلت الحرب العالمية الثانية حينها فالتحق بالجيش وأصبح جنديا... وكانت الحرب بالنسبة له تجربة صعبة[1].

إن ما نتج عن الحرب العالمية الثانية من دمار وشرور جعل جون راولز يعارض ويرفض اكبر المذاهب السائدة في عصره والتي قامت عليها كثير من السياسات الأمريكية ألا وهوالمذهب النفعي الذي أسسه بنتام وغيره، والذي سيطر على الفكر الليبرالي الغربي، لأنه مذهب يسعى للمنفعة غير الأخلاقية. تحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة وبالتحديد في فلسفة الأخلاق. ومن خلال

دراساته بدأ اليأس يتسرب إليه حول مستقبل البشرية والمدنية والحضارة، إلا أنه لم يقع في فلسفة التشاؤم، بل راح ينظر وينظّر للبشرية بمبادئ العدالة الكونية بين الأفراد والمجتمعات والشعوب. "بعدها درَّس في جامعة برينستون بصفة المربي، ثم أصبح باحثا في جامعة أكسفورد، ثم مدرسا مساعدا، وحصل على الوظيفة الأستاذية في سنة 1962، وبعد سنتين التحق بجامعة هارفارد، وبقي فيها إلى نهاية عمله أي ما يقارب أربعين سنة، وبعد عدة سنوات أصبح رئيس الفرع الشرفي لمؤتمر فلسفة أمريكا"[2].

في سنة 1971 أصدر أهم كتاب له وهو "نظرية العدالة" الذي نظر فيه للعدالة التي يجب أن تسود بين الأفراد والمجتمعات، وبيع من هذا الكتاب ما يقارب ربع مليون نسخة. أما في الكتاب الثاني "العدالة كإنصاف" فقد نظم أكثر الأفكار الرئيسية المرتبطة بنظريته وكان هذا الكتاب قد صدر سنة 1958.

ولقد رأى راولز في الليبرالية أساس الدولة وأساس العدالة، فبالاعتماد على القيم الليبرالية يمكن تحقيق الاحترام بين المواطنين، ومن أهم هذه القيم قيمتا الحرية والعدالة، فإذن فكره يمتاز بالأخلاقية الواقعية والعدالة الاجتماعية، أما في آخر كتاب "قانون الشعوب" الذي نشر سنة 1999، فقد عمم نظريته في العدالة مخرجا إياها من المجال الفردي والاجتماعي الضيق إلى المجال الأوسع، ألا وهو المجال الدولي والعلاقات الدولية، مؤكدا أن الشعوب يجب أن تنعم بالحرية والمساواة اللتين هما أساس العدالة، وأن تنبذ العنف والحرب، ولا يكون ذلك إلا بالمساواة بين الشعوب. وبفضل جهوده في ترسيخ نظرية في العدالة نال جون راولز جائزة القومية للعلوم الإنسانية الأمريكية، وهي الجائزة التي تمنح للمفكرين الذين أبدعوا أفكارا في العلوم الإنسانية، وطبعا فهو مبدع نظرية كونية في العدالة، لهذا استحق اسم فيلسوف العدالة الكونية.

1. في مفهوم العدالة

في كتابه "نظرية العدالة" يتساءل جون راولز: هل بالإمكان تكوين مجتمع متكامل ومتناسب وفعال ومتكون من مواطنين عقلانيين ومتساوين وأحرار بواسطة مفهوم كمفهوم العدالة؟ وكيف يجب أن تكون العدالة لكي يتحقق ذلك الهدف؟ ويجيب جون راولز على هذا السؤال: "لكي يتحقق الهدف المذكور يجب أن لا نتعامل مع العدالة كفضيلة أخلاقية فردية بل كعمل جماعي يتعلق بالشكل المباشر بالمؤسسات العامة داخل المجتمع قائلا: إن العدالة الموضوع الأساس ووحدة تقييم المؤسسات كما هوحال الحقيقة في الفلسفة، ويجب أن تكون العدالة الأسلوبية المحضة"[3].

لهذا فقد آمن جون راولز بنظرية العدالة في المؤسسات السياسية العامة للدولة بحيث يمكن أن تكون أساسا للنظام السياسي والقانون الداخلي العام للمجتمع، فهذه النظرية نظرية سياسية جاءت من أجل الدفاع عن المجتمعات الليبرالية وسياستها الداخلية والخارجية.

أما جون راولز فيرى أن "العدالة هي الفضيلة الأولى للمؤسسات الاجتماعية، كما هي الحقيق للأنظمة الفكرية، ومهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لابد من رفضها إذا كانت غير صادقة، كذلك الأمر بالنسبة إلى القوانين والمؤسسات مهما كانت كفأة وجيدة التشكيل لابد من إبطالها إذا كانت غير عادلة"[4]. إذن فالعدالة عند جون راولز مرتبطة بالعدالة الاجتماعية المتعلقة أساسا بجميع أفراد المجتمع وخاصة مؤسساته التي تعبر عنه، فالعدالة كمفهوم عملي مرتبطة بالمؤسسات العامة للمجتمع، وهذا الربط هو ما يساعدها على أداء وظيفتها.

بعدها يعود جون راولز ليتحدث عن دور العدالة في المجتمع، ليؤكد أن المجتمع حسن التنظيم هوالمجتمع العادل، والذي يملك تصورا عموميا للعدالة، بمعنى أن جميع أفراده يقبلون نفس مبادئ العدالة، والتي على أساسها تقوم وتنظم جميع مؤسسات المجتمع. ولعلاقة العدالة بالمجتمع وأفراده يقول ديفيد جونستون: "إن القدرة على إعطاء تقديرات بشأن الأمور التي لها صلة بالعدالة والإنصاف واحتمال التحفز أو التأثر بأحكام من مثل تلك الأمور تعرف بأنها "قدرة على الإحساس بالعدالة"[5].

وهي نفس الفكرة التي نجدها لدى جون راولز عندما يقول: "إن إحساسهم (الأفراد) العام بالعدالة تجعل تعاونهم الآمن مع بعضهم بعضا ممكنا، وبين الأفراد الذين لديهم أهداف وأغراض متباينة يرسخ تصور مشترك للعدالة، وروابط الصداقة المدنية، فالرغبة العامة بالعدالة تحد من السعي وراء غايات أخرى، ويمكن التفكير بتصور عمومي للعدالة على أنه يتألف من الدستور أو التشريع الأساسي لرابطة بشرية ذات تنظيم جيد"[6].

الإنسان هو الكائن الوحيد الذي منح موهبة الكلام والتفكير، وعليه يمكن أن يعبر ويتصور مفهوما للعدالة والإحساس بالعدالة والظلم، كما يميز الخير من الشر. وربما هي الفكرة التي نجدها لدى أرسطو الذي كان يؤكد في مجمل أعماله أن قدرة الإحساس بالعدالة تجعل بالإمكان أن يتفق البشر مع بعضهم على مفاهيم ومعايير أساسية تمكنهم من التفاهم والعيش المشترك، لكن توماس هوبز أراد أن يلفت الانتباه إلى حقيقة وهي: أن عدم الاتفاق حول تلك المعايير يخلق فرصا للصراع، والعداوات والظلم، إلا أنهما في النهاية يتفقان معا على أن قدرة

الإحساس بالعدالة هي من الخصائص التي تميز البشر، وعليه فإن تصور العدالة تصور متعدد، لكن لا يعني ذلك عدم الوصول إلى تصور مشترك.

"يبدومن الطبيعي التفكير بأن مفهوم العدالة مختلف عن التصورات المتنوعة للعدالة، وأنه يتحدد من خلال الدور الذي تشترك فيه هذه المجموعات المختلفة من المبادئ والتصورات المختلفة، عندها يمكن لأولئك الذين يحملون تصورات مختلفة عن العدالة الاتفاق على أن المؤسسات تكون عادلة حين لا توجد توزيعات اعتباطية بين الأشخاص في تخصيص الحقوق الأساسية والواجبات... ومن الواضح أن هذا التمييز بين المفهوم والتصورات المتنوعة للعدالة لا يعالج أسئلة مهمة إنه ببساطة يساعد في تعيين دور مبادئ العدالة الاجتماعية"[7].

فتصور العدالة يختلف على حسب تصور كل مجموعة لدور المؤسسات التي تطبق مبادئ العدالة سواء في التوزيع أوفي الحقوق والواجبات، وهنا يفرق جون راولز بين مفهوم العدالة وتصورها حينما يقول: "إن العدالة هي الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتحلى بها المؤسسات الاجتماعية... ويتعين إصلاح القوانين والمؤسسات بغض النظر عن مدى جدواها وحسن تنظيمها أو يتحتم حتى إلغاؤها إذا لم تكن عادلة"[8].

وعليه فمفهوم العدالة ينطبق على أشياء كثيرة ونحن نستخدم هذا المصطلح لوصف أفعال وأقوال وقرارات وأحكام، وغيرها بأنها عادلة أو غير عادلة أي ظالمة، وعليه يحدد راولز مجال العدالة الاجتماعية عندما يؤكد "بأن العدالة لا يمكن أن توجد إلا أن يكون موضوعها تقسيم الخيرات الأولية، والخيرات الأولية إنما هي ما كان الفرد مائلا للحصول عليه، وتحقيق رغبته فيها مهما كان تصوره وفلسفته في الحياة... من هنا يدخل مفهوم العدالة في المؤسسات الاجتماعية الأساسية وتكون أسسها لأن المؤسسات الأساسية هي التي - وكما يقول جون راولز- وظيفتها توزيع الخيرات الأولية الأساسية والوظائف في المجتمع بشكل عادل ومنصف... فنظرية جون راولز حول العدالة تختص بالعدالة الاجتماعية التوزيعية"[9]. فالعدالة الاجتماعية هي موضوع العدالة بالأساس، ونعني بالعدالة الاجتماعية العدالة التوزيعية، سواء توزيع الخيرات أو توزيع المناصب بين أفراد المجتمع، أما العدالة أمام القانون فإنه حسب جون راولز، تحددها الدساتير السائدة في أي مجتمع، وهي عادة لا خلاف حولها، لأن القوانين تكون عادلة إذا كانت المؤسسات الاجتماعية عادلة، فتلك تابعه لهذه. وعليه يحدد جون راولز موضوع العدالة الأساسي عندما يقرر أن: "موضوعنا يتعلق بالعدالة الاجتماعية، بالنسبة إلينا إن المادة الأولية للعدالة هي البنية الأساسية للمجتمع أو بدقة أكبر الطريقة

التي توزع من خلالها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد تقسيم المنافع الناتجة عن الشراكة الاجتماعية، إن المقصود بالمؤسسات الرئيسية الدستور السياسي والترتيبات الاقتصادية والاجتماعية"[10].

ويلاحظ راولز أن تحقيق العدالة الاجتماعية يعود بالأساس إلى التركيبة الأساسية للمجتمع، لما لها من تأثير كبير على العدالة، "بنظر راولز: ليست التركيبة الأساسية مجرد موضوع من الموضوعات المتعددة التي يمكن أن تتطرق إليها أي نظرية في العدالة، وليست العدالة الاجتماعية مجرد شكل من أشكال أخرى محتملة للعدالة، إن العدالة الاجتماعية بالأحرى تعني جوهر العدالة بمعناها الشامل والأهم، يتخيل راولز توزيعا للمهام بين مبادئ العدالة التي تطبق على التركيبة الأساسية للمجتمع وقوانين أو معايير العدالة التي تطبق على مجالات أخرى"[11].

فالبنية الأساسية للمجتمع هي التي تحدد تطبيق العدالة الاجتماعية من عدمها، وعليها تبنى جميع الأساسيات الأخرى، من دستور، ومؤسسات الدولة، وعلاقات بين الأفراد، فهي جوهر العدالة، "إن البنية الأساسية هي المادة الأولية للعدالة لأن تأثيراتها جوهرية جدا وحاضرة منذ البداية... ويجب تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في المقام الأول، ثم تقوم هذه المبادئ بتنظيم اختبار...الدستور السياسي والعناصر الرئيسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي، وتتوقف عدالة المخطط الاجتماعي بشكل خاص على كيفية تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية وعلى الفرص الاقتصادية والشروط الاجتماعية في القطاعات المتنوعة للمجتمع"[12]. إذن، ورغم ذلك حسب جون راولز، رغم احترام مبادئ العدالة والمؤسسات العادلة فإن تصور المجتمع العادل يبقى موضع تساؤل، وتصور العدالة الاجتماعية على أنه المعيار الذي يمكن أن يقوم بالجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع، وهنا يقول راولز: "قمت بتمييز مفهوم العدالة الذي يعني موازنة صحيحة بين المطالب المتنافسة عن تصور العدالة كمجموعة من المبادئ المرتبطة... كما وصفت العدالة على أنها جزء من المثال الاجتماعي"[13].

فالتعريف الذي يدافع عنه راولز هو تعريف يربطه خاصة بفكرة البنية الأساسية للمجتمع، أي الذي يكرس العدالة الاجتماعية، وهنا يقول: "إن التعريف الذي أتبناه يعمم ليطبق مباشرة على الحالة الأكثر أهمية للعدالة للبنية الأساسية لا يوجد تناقض مع الفكرة التقليدية"[14].

بعد هذا يعود جون راولز إلى مبادئ العدالة التي من شأنها أن تصدق على هذا المفهوم وتحقق العدالة الاجتماعية وفقا للبنية الأساسية للمجتمع، والتي تحقق ما يسميه راولز بالإنصاف: "مبادئ عدالة البنية الأساسية لمجتمع ما هي هدف أو

موضوع الاتفاقية الأصلية، إنها المبادئ التي سوف يقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون... وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف أدعوها العدالة إنصافا"[15].

في هذه العدالة إنصافا يتكلم راولز على ما يسميه بالوضع الأصلي، وربما هو من بين المصطلحات الأكثر استعمالا في نظرية العدالة عنده، وهو يعني الوضع الطبيعي والمساواة الطبيعية بين جميع الأفراد، ويقابل دولة الطبيعة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي، اعتمده راولز كفرض ليبرر به نظرية العدالة.

وحسب راولز؛ في هذا الوضع الأصلي يتم الاتفاق على مبادئ العدالة، والتي يكون منطلقها التعاقد على نظام عام للقواعد، ووفق هذا العقد يتم اختيار مبادئ العدالة من طرف أشخاص يصفهم راولز بأنهم أحرار وعقلانيون، وتصبح العدالة الرسمية التي تقوم بفعل التنظيم، ومستبعدة الظلم على أساس عدالة المؤسسات وحيادية السلطات.

"يربط مفهوم العدالة والخير مع مبادئ متميزة والتساؤل حول التطابق هو ما إذا كانت هاتان المجموعتان من المقاييس متناسبة مع بعضها على وجه التحديد، كل مفهوم مع مبادئه المرتبطة به يعرف وجهة نظر ما خلالها يمكن تقييم المؤسسات والأفعال وخطط الحياة، إن حس العدالة هو رغبة فاعلة لتطبيق مبادئ العدالة والتصرف بناءً عليها وذلك من وجهة نظر العدالة"[16].

وهنا نستطيع أن نقول بأن العدالة كمفهوم ترتبط بالعدالة كممارسة وهو ما يؤكده راولز بقوله: "إن التصرف بعدالة هو شيء نريد أن نفعله ككائنات عقلانية حرة ومتساوية، إن الرغبة بالتصرف بعدالة والرغبة بالتعبير عن طبيعتنا كأشخاص أخلاقيين أحرار تؤولان إلى تعيين الرغبة نفسها إذا تحدثنا عمليا"[17].

2. مبادئ العدالة الراولزية:

بعد أن قام راولز بعرض مفهوم وتصور العدالة وربطها بالبنية الأساسية للمجتمع والوضع الأصلي يعود ليربط العدالة بمبادئ أساسية ووفق نظريته في العدالة، "يجب أن يحصل كل شخص على حق متساو في المخطط الأكثر اتساعا من الحريات الأساسية المتساوية المتوافق مع مخطط مماثل من الحريات للآخرين"[18]. وهنا يرى تحسين حمة غريب في دراسته حول العدالة عند جون راولز أن مبادئ العدالة عند جون راولز مبدآن هما:

- مبدأ حفظ الحريات الأساسية.
- مبدأ عدم المساواة في المسائل الاقتصادية.

معنى ذلك أن الأفراد عقلاء وأحرار في المجتمع، وهذا يقودهم إلى الاتفاق حول هذه المبادئ الأساسية لقيام العدالة، التي تنطلق من إقرار الحرية للجميع،

لكن بالمقابل عدم المساواة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أي في التوزيع والمناصب: "يجب ترتيب حالات اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون (أ) متوقعة بشكل معقول على أنها لمصلحة كل شخص و(ب) الالتحاق بالمواقع وبالمناصب المفتوحة للجميع"[19].

وهذه المبادئ حسب جون راولز هي التي تُسْهم في بناء الوضع الأساسي للمجتمع، وتحقيق العدالة، لأنه على أساسها تحدد وتنظم الحقوق والواجبات والمنافع داخل المجتمع. وبناء مؤسسات المجتمع، التي تضمن تطبيق مبادئ العدالة، وهذه الأخيرة هي التي تمنح الشرعية لهذه المؤسسات. وإن حفظ الحريات الأساسية هو أساس بناء نظام ديمقراطي مبني على الدستور، كما أن جون راولز يقدم مفهوم الحق على مفهوم الخير، وحسب جون راولز فإن تأمين المبدأ الأول حماية الحريات الأساسية، الذي يؤسس المؤسسات الاجتماعية التي تحقق بدورها المبدأ الثاني من العدالة، مبدأ عدم التساوي وهو المبدأ الثاني عند جون راولز ومبدأ التمايز، وحتى القيم الاجتماعية الأساسية هي قيم يجب أن توزع بالتساوي، لأنها تمثل حقوق المواطنين بل ويجب تقديمها عند الضرورة على منفعة الفرد، "بالنسبة إلى راولز - كما هو الحال عند كنت- أولوية الحق على الخير، قائمة على زعمين من المهم التمييز بينهما:

يشير الزعم الأول إلى أن بعض الحقوق الفردية هي من الأهمية بمكان، ما يحول دون غلبة الخير العام ذاته عليها، أما الزعم الثاني فيشير إلى أن مبادئ العدالة التي تحدد حقوقنا غير مرهونة في تبريرها بأي تصور معين للحياة، أو - كما قال راولز مؤخرا – بأي تصور أخلاقي أوديني شامل"[20]. والظلم، وهو على عكس العدالة، يكون عند جون راولز في اللامساواة التي لا تعود بمنفعة على أكبر قدر ممكن من الناس، ولم تحدد العدالة أنواع اللامساواة المسموح بها في حالة الضرورة إلا أنه اشترط أن لا تمس بالمبادئ الأساسية والحقوق لكل فرد، "فالأفراد يحاولون الوصول إلى الخيرات الأولية، وهي بدورها على نوعين: الخيرات الأولية الطبيعية وهي تشمل على مسائل كالصحة والفكر والاستعدادات الطبيعية... إلا أن توزيعها خارج إرادة الإنسان. والخيرات الأولية الاجتماعية وهي تشمل على الحقوق والحريات الأساسية والثروة والفرص والمناصب الاجتماعية"[21]. وهذا لن يتحقق إلا بما يراه راولز أنه: "من نقطة الاستشراف للعدالة إنصافا من الواجبات الطبيعية الجوهرية واجب العدالة، يتطلب هذا الواجب منا دعم المؤسسات العادلة الموجودة والمطبقة علينا والتقيد بها"[22].

رغم أن راولز بين أنه لا يوجد اتفاق حول كيفية ترتيب المؤسسات الأساسية داخل المجتمع بحيث تكون أكثر ملائمة للحرية والمساواة وهما من مبادئ العدالة الأساسية بحيث يتلاءمان مع المواطنية الديمقراطية، والعدالة إنصافا عند راولز تنطلق من الوضع الأصلي والمبادئ التي يجب أن تقوم عليها والتي يؤمن بها أشخاص عقلانيون وتحدد العلاقات فيما بينهم.

وبتحقيق أحسن الطرق لتوزيع الخيرات بين الأفراد تتحقق ظروف تطبيق العدالة، ويتقرر أن التفاوت لا يعني المساواة في الخيرات، بل يؤمن بالاختلاف إلا أنه لا يكون مبدأ للظلم بل يجعل من هذه الفروقات أكثر عقلانية، وبهذا تتحقق الظروف التي يمكن على أساسها أن تتحقق العدالة، والتي تجعل الشراكة البشرية الاجتماعية أمرًا ممكنا بل وضروريا، بعد ذلك يقول راولز: "نحاول صياغة مبادئ العدالة السياسية حتى إذا حققت البنية الأساسية للمجتمع تلك المبادئ _ ونعني بالبنية الأساسية المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة تلاؤمها مع بعضها البعض على ترسيمة نظام تعاوني واحد فإننا عندئذ نقول بلا ادعاء ظاهري وزيف أن المواطنين أحرار ومتساوون فعليا"[23].

وإذا تحقق ذلك سيكون المجتمع قابلا لأن يقوم فيه نظام سياسي ديمقراطي قائم على عدالة معقولة فلدى الناس إحساس بالعدالة، وإن تصورهم للعدالة هو ما يقود إلى تصورهم للنظام والدولة والمدينة والديمقراطية، وهنا يربط راولز العدالة بالنظام الذي يراه أساسيا لتحقيق العدالة ألا وهو الديمقراطية، فنجده يتساءل: "إننا نطرح السؤال: ما هي صورة المجتمع الديمقراطي العادل في ظل ظروف ملائمة على نحو معقول، لكنها أحوال تاريخية وتسمح بها قوانين وتوجهات العالم الاجتماعي؟ وما هي المثل العليا والمبادئ التي يمكن لمثل هذا المجتمع أن يحاول تحقيقها نسبة إلى ظروف العدالة التي نعرفها في الثقافة الديمقراطية؟ وتشمل هذه الظروف واقع التعددية المعقولة، وهذه الحالة دائمة، إذ هي تبقى بلا حدود في المؤسسات الديمقراطية الحرة"[24].

وبالعودة إلى فكرة عدم التساوي في المسائل الاقتصادية يرى راولز أن ذلك يكون مقبولا ومعقولا بشرط أن يعود ذلك بمنافع على الطبقات الضعيفة الدخل، "لكن جون راولز يؤسس نظره على أن التفاوت وعدم التساوي في القابليات والقدرات الطبيعية ومواقعهم الاجتماعية والذي حصل لبعض الأفراد نتيجة الحظ والإقبال، لا يمكن أن يكون أساس التوزيع غير المتساوي للثروة والإمكانات، ولا يعتبره توزيعا عادلا ومنصفا"[25].

وعليه فمبدآ العدالة المذكوران سابقا، هما أساس الحريات والمساواة في الفرص والمناصب الاجتماعية والسياسية، أما عدم التساوي فيكون في الخيرات

والمواهب الأولية: "النقطة المركزية في نظرية العدالة هي أنه يجب توزيع الخيرات الاجتماعية والحريات الأساسية والفرص والدخل والثروة والاحترام الفردي بالمساواة بين جميع أفراد المجتمع، إلا أن يكون هذا التوزيع غير المتساوي ذوميزات أكثر وأحسن بالنسبة للطبقات الأقل تمتعا بهذه الأمور في المجتمع"[26]. إذن لا يمكن محو التفاوت بين أفراد المجتمع، بل توجيه عدم المساواة في المشروع الاقتصادي والاجتماعي، وفي المشروع السياسي الديمقراطي.

"إن أحد الأهداف العملية للعدالة كإنصاف؛ هو توفير أساس فلسفي أخلاقي مقبول للمؤسسات الديمقراطية، وبالتالي التوجه إلى السؤال عن كيفية فهم دعاوى الحرية والمساواة، ولإصابة هذا الهدف ننظر في الثقافة السياسية العامة لمجتمع ديمقراطي وفي تقاليد التأويل الخاصة بدستوره وقوانينه الأساسية، طلبا لأفكار مألوفة معينة يمكن صياغتها في مفهوم للعدالة السياسية، ومن المفترض أن يكون للمواطنين في مجتمع ديمقراطي فهم ضمني، على الأقل لهذه الأفكار كما هي ظاهرة في المناقشات السياسية اليومية وفي المجالات حول معنى وأساس الحقوق والحريات الدستورية وما شابه"[27].

3_ العدالة والمجتمع:

يربط راولز العدالة ومبادئها بالمجتمع، رغم أنه أكد على أن مفهوم العدالة لا يعني العدالة الاجتماعية فقط، بل يصدق على الأقوال والأفعال وغيرها، إلا أنه ركز على العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيقها، فمن المفهوم إلى المبادئ إلى المجتمع إلى المجتمع الديمقراطي "إنني أحسب تلك الأفكار التي نستخدمها لتنظيم وإضفاء بنية على العدالة كإنصاف ككل أفكارا أساسية، وأكثرها أساسية في هذا المفهوم للعدالة، فكرة المجتمع باعتباره نظاما منصفا من التعاون الاجتماعي الزمني من جيل إلى الجيل الذي يليه، ونحن نوظف هذه الفكرة على أنها الفكرة المنظمة المركزية في مسعانا لتطوير مفهوم سياسي لعدالة نظام ديمقراطي"[28].

وهنا يربط راولز العدالة بالمجتمع، وبالتحديد المجتمع المنظم الذي يجسد التعاون بين الأفراد، وهذا المجتمع والتعاون بين أفراده هو ما يقودنا إلى الحديث عن مجتمع ديمقراطي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية: "وقد صيغت هذه الفكرة المركزية بالترابط مع فكرتين رفيقتين أساسيتين، وهما: فكرة المواطنين (أي أولئك المنخرطين في التعاون) باعتبارهم أشخاصا أحرارا ومتساوين فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة"[29]. فالمجتمع الديمقراطي حسب راولز هو المجتمع الذي تتجسد فيه قيم الحرية والمساواة، وهما أهم مبادئ العدالة، هذا المجتمع في حقيقته ليس مجتمعا طبيعيا، بل هو مجتمع سياسي يحتكم إلى قيم الديمقراطية،

وعلى هذا الأساس فإن مبادئ العدالة باعتبارها جزءًا من المفهوم السياسي للعدالة هو تعيين الشروط المنصفة للتعاون الاجتماعي، و"تحدد هذه المبادئ الحقوق والواجبات الأساسية التي تعينها المؤسسات السياسية والاجتماعية الرئيسية وتنظم تقسيم الفوائد الناجمة عن التعاون الاجتماعي"[30].

فالمجتمع الديمقراطي ينظر للمواطنين على أنهم أحرار ومتساوون وعلى هذا الأساس "يمكن النظر إلى المفهوم الديمقراطي للعدالة على أنه تعيين الشروط المنصفة للتعاون بين مواطنين تلك صفاتهم"[31]. هذا هو المفهوم الديمقراطي للعدالة في فلسفة جون راولز، وهو مفهوم يقوم على مبادئ الحرية والمساواة، وتحقيق الإنصاف بينهم.

إلا أن جون راولز يعقب على هذا المفهوم بسؤال نراه أساسيا في نظرية العدالة الراولزية، وهذا السؤال هو: "ما هو المفهوم السياسي للعدالة الأكثر مقبولية، والذي يعين الشروط المنصفة للتعاون بين المواطنين المعتبرين أحرارا ومعقولين وعقلانيين، ونضيف أسوياء وأعضاء مجتمع متعاونين تعاونا كاملا في حياة كاملة من جيل إلى جيل الذي يليه"[32].

ولقد اعتبر راولز هذا السؤال أساسيا وجوهريا في نظريته، لأنه كان موضع نقد بعض الأنظمة كالليبرالية للملكية وللأرستقراطية، وكذا تركيز النقد الاشتراكي للديمقراطية الدستورية الليبرالية، هذه الأخيرة التي ستكون محط نقد في مشروع راولز. فالمجتمع حسن التنظيم، أي المنظم بكفاءة مفهوم العدالة، هي التي تقود إلى مجتمع متعاون ومنصف "يفيد قولنا أن مجتمعا سياسيا حسن التنظيم ثلاثة أمور هي:

أولا: هو مجتمع يقبل كل واحد فيه ويعرف أن كل واحد آخر مثله يقبل المفهوم السياسي للعدالة (وبذلك يقبل مبادئ العدالة السياسية ذاتها) وهو الأمر الذي تتضمنه فكرة المفهوم العام للعدالة...

ثانيا: ما تتضمنه فكرة التنظيم ذي الكفاءة بواسطة مفهوم عام للعدالة يعني فكرة أن البنية الأساسية للمجتمع أي مؤسساته السياسية والاجتماعية الرئيسية وطريقة ترابطها في نظام تعاوني هي فكرة ذات معرفة عمومية أو يعتقد بوجاهتها لتحقيق مبادئ العدالة تلك.

ثالثا: ما تتضمنه أيضا فكرة التنظيم ذي الكفاءة فكرة أن للمواطنين حسا فعالا بالعدالة يمكنهم أن يفهموا ويطبقوا مبادئ العدالة المفهوم من العموم، والعمل وفقا لذلك في معظم الأحيان كما يتطلب وضعهم في المجتمع بما يشمل من واجبات والتزامات"[33].

ولقد لاحظ جون راولز أن فكرة المجتمع حسن التنظيم قد يعدها البعض فكرة مثالية غير واقعية بعيدة التحقيق، لكنه يؤكد أن قبول هذه الفكرة، لأنها تفيد كمفهوم للعدالة عمومي ومشترك، إذا نظرنا للمجتمع من حيث هو نظام تعاوني بين مواطنين أحرار ومتساوين، وعليه فمفهوم العدالة السياسي، الذي لا يحقق هذا الدور هو مفهوم قاصر. ولفكرة المجتمع حسن التنظيم عند جون راولز معنيان: "المعنى العام الذي سبق ذكره وهو: الحسن التنظيم مجتمع منظم تنظيما فعالا بواسطة مفهوم عام للعدالة (سياسي) مهما كان، غير أن للفكرة معنى خاصا وذلك عندما نشير إلى مجتمع حسن التنظيم خاص بمفهوم خاص للعدالة، حين نقول إن كل أعضاء المجتمع يقبلون المفهوم ذاته مثلا: العدالة كإنصاف... ولنلاحظ أن المجتمع الحسن التنظيم الذي يقبل كل أعضائه العقيدة الشاملة ذاتها هو مجتمع مستحيل الوجود في واقع التعددية المعقولة، غير أنه يمكن للمواطنين الديمقراطيين ذوي العقائد الشاملة المختلفة أن يقبلوا مفاهيم سياسية للعدالة"[34].

وبعد هذا يربط جون راولز فكرة المجتمع حسن التنظيم بفكرة البنية الأساسية للمجتمع، وهنا يؤكد: "وثمة فكرة أساسية أخرى ألا وهي فكرة البنية الأساسية لمجتمع حسن التنظيم، وقد تم إدخال هذه الفكرة لصياغة وتقديم العدالة كإنصاف كفكرة ذات وحدة ملائمة، فهناك حاجة إليها مع فكرة الوضع الأصلي"[35]. وعليه تكون البنية الأساسية هي الإطار الاجتماعي الخلفي الذي تجري في داخله نشاطات الجمعيات والأفراد والبنية الأساسية للعدالة التي تؤمن ما يمكن أن ندعوه العدالة الخلفية، والتي تحقق ما يسمى بالعدالة إنصافا.

في نقد فلسفة العدالة الراولزية:

إن العدالة الراولزية عدالة يوتوبية مثالية، وهو ما صرح به راولز ذاته، سواء من حيث التصور والمفهوم، أومن حيث المبادئ والأسس، كذلك هناك من نقد راولز في قضية حجاب الجهل والوضع الأصلي الذي انطلق منهما لتأسيس عدالة محلية وكونية، فالعدالة الاجتماعية، من خلال المبادئ التي تبنى عليها، من المفترض أن تؤسس على نظام توزيعي عادل للحقوق والواجبات، ترتبط بزمان ومكان متغيرين، "وإذا كانت العدالة الاجتماعية عند جون راولز تتصف بإحدى الفضائل الاجتماعية، بل أعلى فضيلة اجتماعية شأنها شأن الحقيقة في المعارف، فإن الأصول المكونة لها هي مبادئ موضوعية عامة ومطلقة، بالإضافة إلى أن جون راولز يؤكد على تلك المبادئ نتيجة انتخاب عقلاني من مثل أفراد أحرار ومستقلين وقاموا بانتخابها من خلال تأمل عقلاني حر"[36].

كذلك تأسيسه للعدالة على مبدأ المشروعية الليبرالية الديمقراطية من خلال إيمانه بأن العدالة تقوم على مواطنين أحرار ومتساوين: "إن المساواة التي ننظر

إليها كونها خطرا على الحرية اتباعا لأفكار توكفيل كانت في الأصل متطابقة معها"[37].

ومن الذين انتقدوا نظرية العدالة عند جون راولز الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس الذي انتقدها من ثلاثة وجوه:

الأول: يتعلق بالوضع الأصلي.

والثاني: متعلق بعدم تفكيك جون راولز بين الإنتاج العقلي لنظريته وقبولها.

والثالث: عدم نجاحه في تحقيق هدفه وغايته، وهو الجمع بين أساسيتين هما الحرية والمساواة.

إن هذه النظرية لم تراع الدين، كذلك إنها نظرية تلائم مجتمعات معينة وأفراد محددين وليس كل أعضاء المجتمع وهي المجتمعات الديمقراطية الليبرالية الحديثة.

كما أن فكرة الوضع الأصلي مجرد افتراض فقط، وإن هذه النظرية بنيت على العقد الاجتماعي لجون لوك وروسو وهوبز.

"في العدالة كإنصاف، وخلافا للنظرة النفعية، يعد حق الفرد في التمتع بحرية متساوية في مواجهة أمور تفضلها الأغلبية ضد هذه الحرية أمرا ثابتا ثبوتا مطلقا"[38].

ولقد كان راولز معارضا للتصور النفعي للعدالة، لأن الأفكار النظرية التي يحملها المذهب النفعي لا تتطرق إلى أهم عنصر في العدالة وهو المرتبط بالتوزيع، وعليه فالمنفعة تركز على رفاهية البشر لا على تحقيق العدالة، وكذلك نظريته في العدالة معارضة لجميع النظريات الغائية، "يكشف الربط الذي يقيمه راولز بين أولية العدالة وغيرها... عن شيء في البناء العام لنظريته، ويبين مدى حرصه على إثبات قوة مفهوم أولية العدالة"[39].

أما موقفه من العدالة الكونية فقد عده البعض خيالا أو يوتوبيا لا يمكن أن تتحقق، من حيث إنه يستحيل تحقيق المساواة المطلقة بين الشعوب، ورغم ذلك يبقى راولز أهم من نظر لمشكلة العدالة المحلية والكونية، حيث لقيت أفكاره تمجيدا من كثير من المفكرين وعلماء القانون والسياسة، حيث يقول أحد الفلاسفة عن راولز: "إنه لا يوجد فيلسوف عظيم في القرن العشرين إلا جون راولز، وبهذا الأسلوب أعاد لفلسفة السياسة روحها التي افتقدتها وأدخل في الفكر الليبرالي ما يعد مستحيلا فيه وهومفهوم العدالة"[40].

بل إن هناك من لقبه بالمسيح: "إنه أثبت الوجود الخارجي العيني للقواعد الأخلاقية وبهذا ابتعد عن النسبية المطلقة والمقيدة... كما أنه وبأخذه بالوظيفة

الكانطية أنهى السيطرة المطلقة للمذهب النفعي على الفكر الغربي... واحدث مفهوم المعقولية (Reasonality) بدل الصدقية لوصف العدل والقواعد الأخلاقية"[41].

عندما سئلت حنة أرندت عن وجود فيلسوف عظيم قالت: "لا يوجد فيلسوف عظيم غير جون راولز"[42].

أما فيما يخص العدالة العالمية والكونية فإن راولز نظر لها بقانون اسمه قانون الشعوب، الذي يبنى على الديمقراطية والليبرالية كنظام قادر على تحقيق العدالة بين الأفراد داخل مجتمعهم، وبين الشعوب، وربما هذا ما جعل راولز يؤمن بان هذا النظام هو الذي يعولم العدالة ومبادئها ومن ثم يمكن تحقيق عدالة عالمية بين الشعوب: "يدافع جون راولز عن مبادئ ومعايير القانون الدولي والممارسة الدولية فيما يأمل تبيان كيف أن المجتمع العالمي الذي يتألف من شعوب ليبرالية وخيرة هو مجتمع ممكن، ويشكل مذهبه رؤية طوباوية واقعية، توسع ما بعد في العادة حدود الفلسفة السياسية العلمية ولأنها تجمع المعقولية والعدالة مع شروط تمكن المواطنين من تحقيق مصالحهم الأساسية"[43].

ورغم ذلك فبقدر ما هوجمت نظرية العدالة بقدر ما تعرض قانون الشعوب للهجوم ومن الليبراليين أنفسهم، وكذلك تعرض للهجوم من طرف أعداء العولمة الذين يتصورون قانون الشعوب امبريالية جديدة تريد أن تحكم العالم باسم العدالة الكونية، في حين هي تقضي على التنوع والاستقلالية الثقافية ويكرس أحادية مهيمنة على شؤون العالم، "هناك هجوم للنزعة الليبرالية الكوزموبوليتانية على قانون الشعوب الذي يقول به جون راولز، لاحظ برنارد بوكسيل أنه يمكن بسط المحتوى المعلوماتي في مبدأ راولز في المساواة المنصفة للفرص ومبدأ الاختلاف (كما تم التعبير عنهما في نظرية في العدالة بحيث يسريان على المستوى العالمي)، غير أن بوكسيل يوجه مجموعة من الانتقادات للنظرية المبكرة في العدالة الكوزموبوليتانية التي تبناها تشارلز: بيتز "سيؤدي المبدأ العالمي في مستواه منصفة للفرص إلى تقويض التنوع الثقافي والاستقلالية الوطنية والاحترام الفردي للنفس ويسبب اضطرابا دوليا ولعله يفترض مؤسسة حكومة العالم التي تعد مؤسسة خطيرة"[44].

رغم أن جون راولز أراد أن يوضح مفهوم قانون الشعوب المؤسس لعدالة كونية ومدافعا عنه حينما يقول: "وهكذا فإن ممثلي الشعب يموضعون بشكل مناسب ومنصف بوصفهم أحرارا ومتساوين وتندمج الشعوب على أنها عقلانية كما أن ممثليها أيضا يتداولون حول الموضوع الصحيح وفي هذه الحالة حول محتوى قانون الشعوب، فضلا عن ذلك فإن مشاوراتهم تتم وفق المبررات

الصحيحة (حسب القيود التي يفرضها حجاب الجهل)، وأخيرا فإن اختيار المبادئ الخاصة بقانون الشعوب مؤسس على مصالح الشعب الأساسية التي يحددها في هذه الحالة مفهوم ليبرالي في العدالة (سبق اختياره في الوضع الأصلي الأول)"[45].

ووفق هذا التصور فإن الشعوب ستختار بكل حرية من يمثلها، وستنشأ دول ديمقراطية، وتكون العلاقات بينها علاقات عادلة، تقوم على احترام قانون الشعوب، المبني على الحقوق والواجبات وعلى اعتبار المواطنين أحرارا ومتساوين، "وفق هذا الإجراء فيما يجادل راولز سيتم اختيار مبادئ العدالة بين الشعوب الحرة والديمقراطية الآتية:

1- الشعوب حرة ومستقلة وعلى الشعوب الأخرى أن تحترم حريتها واستقلالها.
2- يجب على الشعوب أن تلتزم المعاهدات والمواثيق.
3- الشعوب متساوية وهي أطراف فيما نعتقد بينها اتفاقات.
4- ينبغي للشعوب أن تلتزم واجب عدم التدخل.
5- لدى الشعوب حق في الدفاع عن نفسها غير أنه لا يحق لها التحريض على الحرب لأي أسباب أخرى.
6- ينبغي للشعوب احترام حقوق الإنسان.
7- ينبغي للشعوب التزام قيود محددة بعينها أثناء خوضها الحرب.
8- على الشعوب واجب تقديم العون لشعوب أخرى تعيش في ظروف سيئة تحول دون حصولها على نظام سياسي أو اجتماعي عادل أو صالح"[46].

وهناك من يرى أن هذه المبادئ الثمانية أغفلت ما يسمى بالعدالة التعويضية بين الشعوب، وخصوصا ونحن نعلم أن هناك شعوبا احتلت شعوبا أخرى وسلبتها حقوقها وخيراتها، ومارست عليها شتى أنواع الظلم والسلب والعبودية والاستعمار، "ببساطة يلزم الشعوب الليبرالية والخيرة أن تعوض الشعوب التي ألحقت بها الضرر ظلما وفق ما هو متضمن في بند المساواة في الحماية"[47].

"العدالة توجد عندما يعامل الأشخاص بما يتفق مع جزائهم حيث يكون لكل دعوى جزاء قاعدة جزاء مطابقة لها أو حقيقة ذات صلة بشأن الشخص استنادا إلى ما يستحقه"[48].

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ المصادر:

I_ بالعربية

1_ جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (د.ط)، 2011.

2_ جون راولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2009

II_ بالانجليزية:

1_ John Rawls, The law of peoples, Cambridge, Harvard University, press 1999, P 33.

ثانيا/ المراجع:

1_ تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، (د.ط)، 2009.

2_ حنة أرندت، في الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.

3_ ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د.ط)، 2012.

4_ مايكل. ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط1، 2009.

ثالثا/ مجلات:

1_أنجلو كورليت ومارك نورزا جاري وجفري شاربلسا: راولز وهابرماس في الظرف الكوزموبوليتاني، ترجمة نجيب المحجوب الحصادي، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثلاثون/ يناير فبراير 2013، عدد 168، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

2_ جيك جرينبلوم، الجزاء التوزيعي والجزاء العقابي عند راولز، ترجمة حمدي أبو كلية، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثلاثون/ يناير-فبراير 2013، عدد 168، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

الهوامش:

[1]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، (د ط)، 2009، ص 14.

[2]- تحسين حمة غريب، المرجع نفسه، ص 16.

[3]- نقلا عن نفس المرجع، ص 26.
[4]- جون راولز، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (د ط)، 2011 ص ص 29_30.
[5]- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (د ط)، 2012، ص 24.
[6]- جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص 31.
[7]- المصدر نفسه، ص 32.
[8]- نقلا عن ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص 238.
[9]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، مرجع سابق، ص 39.
[10]- جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص 34.
[11]- ديفيد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، مرجع سابق، ص 244.
[12]- جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص 34.
[13]- المصدر نفسه، ص 37.
[14]- المصدر نفسه، ص 38.
[15]- المصدر نفسه، ص 39.
[16]- المصدر نفسه ، ص 671.
[17]- المصدر نفسه، ص 677.
[18]- المصدر نفسه، ص 92.
[19]- المصدر نفسه، ص 93.
[20]- مايكل. ج. ساندل، الليبرالية وحدود العدالة، ترجمة محمد هناد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2009، ص 21.
[21]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، مرجع سابق، ص 49.
[22]- جون راولز، نظرية في العدالة، مصدر سابق، ص 156.
[23]- جون راولز، العدالة كإنصاف، إعادة صياغة، ترجمة، حيدر حاج إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، 2009، ص 90.
[24]- المصدر نفسه، ص ص 90_ 91.
[25]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، مرجع سابق، ص 51.
[26]- المرجع نفسه، ص 52.
[27]- جون راولز، العدالة كإنصاف، مصدر سابق، ص ص91_ 92.
[28]- المصدر نفسه، ص 92.
[29]- المصدر نفسه، ص 92.
[30]- المصدر نفسه، ص 95.

[31]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[32]- المصدر نفسه، ص ص 95_ 96.
[33]- جون راولز، العدالة كإنصاف، مصدر سابق، ص ص 96_ 97.
[34]- المصدر نفسه، ص 98.
[35]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
[36]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، مرجع سابق، ص 70.
[37]- حنة أرندت، في الثورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 41.
[38]- مايكل ج. ساندل، الليبرالية وحدود الحرية، مرجع سابق، ص 62.
[39]- المرجع نفسه، ص 69.
[40]- تحسين حمة غريب، فيلسوف العدالة جون راولز، نظريته في العدالة، مرجع سابق، ص 24.
[41]- المرجع نفسه، ص 25.
[42]- نقلا عن المرجع نفسه، ص 105.
[43]- أنجلو كورليت ومارك نورزا جاري وجفري شاربلسا: راولز وهابرماس في الظرف الكوزموبوليتاني، ترجمة نجيب المحجوب الحصادي، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثلاثين/ يناير فبراير 2013، عدد 168، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 14.
[44]- المرجع نفسه، ص 16.
[45] -John Rawls, The law of peoples, Cambridge, Harvard University, press 1999, P 33.
[46]- أنجلو كورليت ومارك نورزا جاري وجفري شاربلسا: راولز وهابرماس في الظرف الكوزموبوليتاني، مرجع سابق ص 15.
[47]- المرجع نفسه، ص ص 16_ 17.
[48]- جيك جرينبلوم، الجزاء التوزيعي والجزاء العقابي عند راولز، ترجمة حمدي أبوكلية، مجلة الثقافة العالمية، السنة الثلاثون/ يناير- فبراير 2013، عدد 168، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص 36.